أوراق في السياسات الاقتصادية

أ.د. عبد الحسين العنبكي*: المنجحات العشر- مجددا .. منهج حكومي متكامل

دولة الرئيس المكلف، ان العراق وشعبه يستحق منا الكثير وينتظر أداؤنا لإنقاذه من الانجرار الى افعال ضاغطة تسر اعدائنا، وقد جعلتها عشر منجحات فقط لكي لا تغرق في جبهة عريضة من الالتزامات والمحاور ولا تستطيع إن تتقدم في إي منها ويمضي الوقت سريعا دون إصلاح التركة الثقيلة، ويتعذر علينا النجاح مجددا.

المنجح الأول: لا تعمل بجمع وتحريك الملفات على منافسيك وخصومك:

هذه الآفة التي ابتلينا بها في السنوات السابقة، أرجوك سيدي دولة الرئيس اقتلها في نفوس العاملين معك وفي كابينتك الوزارية كلها ومنها:

- **لا تستخدم ملف المساءلة والعدالة انتقائيا،** أستثنيك عندما تكون معي واجتثك عندما تكون مع شركائي في العملية السياسية، وابتزك دائما لكسب ولائك، اعتمد الأقوياء المخلصين خيرا من اعتماد الموالين مؤقتا أو جبرا لان لديك ملفا عليهم.
- **لا تستخدم ملف الفساد والنزاهة انتقائيا،** لأي كان، فإن كان فاسدا ولو من أقرب الناس إليك ادفع بملفه للنزاهة وللقضاء وإن كان نزيها اعتمد عليه في انجاز الإعمال المهمة وإبرام العقود، ولا تحتفظ بالملف من اجل الابتزاز: إن تكن معي يُعطّل الملف أو إن تكن مع غيري يفعّل الملف. عليك بمسطرة امام المتقين علي ابن أبي طالب عليه السلام.
- **لا تستخدم ملف المادة 4 إرهاب انتقائيا،** لأي كان، فمن يثبت انه إرهابي سفك دماء العراقيين فاذهب به للقضاء فورا دون خوف على العملية السياسية ومن كان دون ذلك فادعمه للوقوف ضد الإرهاب وتطهير ارض العراق. لا تبتز أحدا لأغراض سياسية معي أم مع غيري، فلا حاجة لك سيدي بان يكون معك إرهابي أو بعثي أو فاسد يقدم الولاءات الزائفة والزائلة ويغالي في التقديس لأنك محتفظ له بملف.
- **لا تستهلك وقتك وجهدك في عمل الملفات فهو يقلقك طول الوقت،** قد تجني منه بعض المنافع الوقتية، ولكن الخاسر الأكبر هو العراق الذي سوف يدخل أنفاقا جديدة من الأزمات، فمن كان له ولاء للوطن خير من ألف شخص ولاؤه لك لأنك تحتفظ له بملف.
- **ثابر وتقدم على أقرانك من السياسيين،** وانجح بقوة في تقديم الخدمات للجميع وتحسين ظروف عيشهم ومستوى دخولهم واضمن لهم فرصا للعمل وليفخروا ببلد يتقدم، خير لك

أوراق في السياسات الاقتصادية

ألف مرة من حمل مطرقة قوية تضرب بها على رؤوس منافسيك لكي لا يتقدموا وتبقى أنت في الأعلى وهم أسفل منك.

المنجح الثاني: لا تصبح أسيرا لحاشية جديدة (حبربشية) فتعصب عينيك عن الحقيقة:

1. سوف تنمو حاشية جديدة عادة ما تكون من البارعين في التزلف لأنهم جهلاء فاسدون يقتنصون الفرص ليتمددوا تحت عباءتك، يحجبوك عن الناس بل وحتى عن الأشخاص الأكفاء المخلصين النزيهين حتى في مكتبك بحجة الخوف عليك ورعاية لصحتك من الإجهاد لكي لا ترى الا ما يرى هؤلاء ولا تسمع منهم الا زيفا ليرضوك ويستغلوا مواقعهم لجني مكاسب شخصية، فاحذرهم.
2. لا تدع في حاشيتك من أولادك وأقاربك لأنهم سيعلون على الآخرين ويأسرون إرادتهم فلا يمكنهم قول الحقيقة وتقديم النصح، واجعل من ذلك أنموذجا يقتدي به وزراؤك لكي لا تحل في المؤسسات (الفامليقراط بدل من التكنوقراط) ويشيع في الدولة سوء الإدارة والفساد.
3. اعتمد خمسة مستشارين من ذوي الخبرة العالية والشهادة العليا والنزاهة والأمانة والوطنية والرؤيا الناضجة، ويجب ان يكونوا ملازمين لك في اجتماعات مجلس الوزراء وفي الاجتماعات القطاعية مع مؤسسات الدولة وهم (القانوني والأمني والإعلامي والاقتصادي والسياسي) ويتم إضافة آخرين عند تناول ملف يخصهم.

المنجح الثالث: ابق على التحالف الأكبر قويا فلا تقوى الدولة الا بقوة التحالف الحاكم:

لا تسمح بأي ثغرة أو شرخ يحصل وينمو بينك وبين التحالف الاكبر – او أي مسمى للأكثرية - الذي أنجبك رئيسا للوزراء، عد إليه في الأمور الإستراتيجية والمصيرية والخلافية، ارسم خطا هلاميا وصنف الأمور التي يجب الرجوع بها الى التحالف فوق الخط، والأمور التي تطلق بها يدك من تفاصيل ادارية تحت الخط، ليكون التحالف مطبخك للقرار ونفذ ما تتفق عليه معهم ليكونوا شركاء معك في القرار المصيري فلا ينتقده احد إذا فشل، ولا يحتكره واحد فقط إذا نجح، وسوف تضمن بقاء كتلتك متماسكة وهي الأغلبية، وإذا تماسكت الأغلبية تماسك البلد سياسيا. وعلى التحالف إن يطلق يدك في الأمور الإدارية التي تمثل صلاحياتك الروتينية لتسيير أمور البلد في التنمية والإعمار والبناء ويمكنه إن يمارس الرقابة والتوجيه في حدود معينة.

المنجح الرابع: ابسط الأمن في العراق:

- ابن مؤسسة عسكرية مهنية وقوية، أشرف بنفسك على الكليات العسكرية: ماذا تدرس وكيف تدرب وكيف تغذي حب الوطن والانتماء للمؤسسة العسكرية والتفاني من اجلها، وكذا الأمر بالنسبة لمراكز تدريب المراتب، ولا تمنح الرتب العسكرية دون وجه حق لأنه يولد الحقد والضغينة وعدم الرضا بين أبناء القوات المسلحة ولا تجعل الرتب العليا تأتمر من الرتب الصغرى كونها مقربة منك أو من مكتبك.
- أسس مجلسا عسكريا من خيرة كبار الضباط وأكثرهم ولاء للوطن، وهو الذي يعطي الأوامر بالتنسيق مع رئيس أركان الجيش وليس من خلال مكتب القائد العام، فالقائد العام سيكون رئيسا للمجلس العسكري، وعيّن نائبا للقائد العام من القيادات العسكرية البارزة على غرار نائب رئيس الوزراء.
- اخرج الجيش من المدن وليطوقها من خارجها كما يطوق العراق عند حدوده، واستخدام الشرطة المحلية وقوى الأمن الداخلي في المدن لتعود إلى مدنيتها والإشراف والدعم المباشر لجهاز الاستخبارات حيث انه عانى من الإهمال المادي والمعنوي طيلة الفترة الماضية.
- لا تتبع الآليات المعتادة في تسليح الجيش. العسكريون المهنيون يحددون الاحتياجات بقائمة واذهب بها إلى قادة الدول المصدرة للسلاح بنفسك واخصم السعر المعقول وفق مؤشرات ومقارنات مع الدول في سوق السلاح، ولا تدخل إي من العملاء والوسطاء لأنهم سوف يعتاشون على إفسادها، فالصفقة الروسية كان من الممكن إن تسير على أفضل ما يكون لو عصبناه برأس بوتين دون وفود ولجان وعمولات.
- من يريد ان يبني دولة يستعين بجيشها وشرطتها لحمايتها، فلا تهمل بناء هذه المؤسسات القانونية وتدعم بناء مجموعات مسلحة غير قانونية تحت اي مسمى، تختبئ ورائها لتحقيق مآرب سياسية او طائفية.
- حصّن الشباب من الفكر الإرهابي من خلال معالجة البطالة وهذا نتوسع به في المنجح الاقتصادي.

المنجح الخامس: اضرب بيد من حديد على الفساد:

لقد استشرى الفساد وصار ثقافة مستساغة للأسف وتحتاج معالجته إلى عدل علي عليه السلام واستقامته. ويمكن إن يعالج الفساد بالأدوات الآتية:

- لتكن لك إرادة حاسمة وجادة في مكافحة الفساد وهذا يحتاج أن يكون من حولك أناس قادرون على منع أنفسهم من إغواء الشيطان والفرص التي ستطرق أبوابهم فإذا صلح الرأس صلح الجسد وتكون للرأس القدرة على اتخاذ القرارات الصارمة بحق المفسدين والفاسدين دون محاباة ولا تهاون ولا خشية من هنا وهناك.
- فَعّل قانون من اين لك هذا على من في الدولة وعلى المافيات والاحزاب خارجها، فلم تنمو ثروة سريعا من فراغ الا على حساب فقر اخرين، واسترجع ما سلبوه الى خزينة الدولة.

- المجتمع العراقي لازال يخشى الفضيحة ويحب الستر والتستر وعلينا أن نستغل هذه الظاهرة الاجتماعية لمحاربة الفساد من خلال فضح ملفات الفساد التي اكتسبت الصفة القطعية في القضاء ليكون الفاسدون عبرة لمن تسول لهم أنفسهم ويمكن استحداث برنامج إعلامي متكامل (الفساد في قبضة العدالة).
- إن أكبر حالات الفساد تكمن في العقود الحكومية والمشتريات والمقاولات بمختلف أنواعها وهذا يحتاج إلى الآتي:
  - ✓ استعن باستشاري أجنبي يتولى وضع صيغ العقود ومعيارية خالية من الضبابية والعبارات العائمة التي تسمح بالاجتهاد والتأويل والفساد.
  - ✓ ضع أنظمة مؤتمتة وآليات عمل للجان الفتح والتحليل والإحالة يختصر دور الموظف فيها بوضع أوزان معيارية لفقرات العقود دون أن يعلم عائدية العقد ويمكن أن تكون لجان العقود خاضعة لتدريبات خاصة للتعاطي مع النظام.
  - ✓ قم بزيارات مفاجئة لدوائر الدولة كالمرور والجوازات والمستشفيات والجامعات والبلديات والكهرباء ولا تتقوقع في مكتبك للوقوف المباشر على الأداء والسماع المباشر من المراجعين ومن الموظفين، فلا تسمع من الوزراء فقط، واتخذ قرارات صارمة بالعقوبات الإدارية تصل إلى الطرد من الوظيفة.
  - ✓ اوجد لك جهاز متابعة غير نمطي يعرض تقدم العمل وخاصة في المشاريع الإستراتيجية أسبوعيا في جلسة مجلس الوزراء.
- **خصخص الكثير من الأنشطة الخدمية وقلص دور الدولة فيها وحيث أن الفساد يمثل كلفة على القطاع الخاص فانه سوف يفقد حاضنته.**

<u>المنجح السادس: عالج مشكلة الكهرباء جذرياً:</u>

في النظام الجديد كان الكهرباء خطيئتنا الكبرى، فبدون كهرباء يخيم الظلام وتحت أجنحة الظلام يعمل اللصوص والمجرمين، وبدونها تتوقف عجلات المعامل عن الدوران وتسود البطالة وتنمو شبكة (المافيا) من موردي المولدات وتجارها إلى مشغليها إلى شبكة الأسلاك التي شوهت المدن وضجيجها الذي استفز أعصاب الناس وتلوثها الذي أمرض الناس. سيدي الرئيس، الحلول الجذرية ممكنة ولكن الفساد يذهب إلى الحلول الترقيعية من اجل الانتفاع الشخصي، ونحتاج في الحل إلى الآتي:

- أعلن عن جولات تراخيص شفافة لإنتاج الطاقة الكهربائية بمعدل محطة في كل محافظة تحال لشركات أجنبية رصينة وبأسلوب شفاف ومواصفات قياسية ومباشرة مع قادة دول تملك شركات رصينة دون وساطة الفاسدين.
- أعلن عن جولات تراخيص لإنشاء مصافي مرافقة للمحطات وتوفر الوقود للازم.

- تكفل الدولة شراء الوحدات المنتجة من قبل القطاع الخاص وإيصالها من خلال شبكات للمستهلكين.
- تتحمل الدولة في الأمد القريب والمتوسط فروقات الدعم بين السعر المدفوع للشركات المنتجة وللفواتير التي يدفعها المستهلكين بقصد وضع جدول زمني لرفع أسعار الكهرباء بشكل طردي مع تحسن مستوى معيشة الناس، وضبط عمليات الاستهلاك من خلال العدادات الذكية والأسعار التصاعدية.
- يجب أن يرافق ذلك تسهيلات تشريعية وإدارية لجذب المستثمرين الأجانب في هذا القطاع.

المنجح السابع: حرك الاستثمار الخاص:

- أوجد حواضن آمنه للمستثمرين الأجانب من خلال إيجاد مركز إعمالBusiness Center ، يضم فندقا بدرجة خمس نجوم ومكاتب للمستثمرين ومحاسبين ومحامين لهم ومصرفاً يتعامل بالسحب والإيداع الالكتروني، ومركزاً متطوراً لعرض الفرص الاستثمارية والترويج لها، وخدمات من المطار للمطار.
- فعّل عمل النافذة الواحدة بحيث تستكمل الإجازات للمستثمرين الأجانب من خلال مندوبيها المتواجدين في مراكز الإعمال المنتشرة في المحافظات.
- شكل فريق بصلاحيات واسعة لإدارة الأراضي يتولى جرد الأراضي المملوكة للدولة وتصنيفها ووضعها في خارطة استثمارات تسمى (خارطة الأراضي المخلصة والمعدة للاستثمار)، بحيث يتم منح إجازة المشروع ومنح الأرض اللازمة للإنشاء بشكل متزامن.
- سهّل بيئة الاستثمار والإعمال ابتداءً من مسجل الشركات مروراً بالتحاسب الضريبي والاستيراد والتصدير وتحويل الأموال وانتهاءاً بتصفية الشركة، وإذا قضي على الفساد في هذه الحلقات سوف يختصر الزمن والجهد أمام المستثمر ويتشجع للاستثمار.
- قم بالإصلاح المصرفي لتوفير ميسر للمستثمرين في الزمان والمكان المناسب وإصلاح قطاع التأمين ليكون ضامناً للاستثمار ومقللاً للمخاطر وتحسين جدوى الاستثمار والفرص المربحة.
- وفر حماية كمركية كافية للمنتجات المحلية من خلال مراجعة قانون التعرفة.
- تَخلَّى تدريجيا عن مزاد العملة وارفع سعر صرف الدولار تدريجيا لان سعر صرف الدينار المغالى فيه يجعل كل ما مستورد مدعوم لأنه سيكون رخيص بفعل سعر الصرف ويهيمن على السوق ويطرد المنتج المحلي، كما ان الدولار الرخيص يهرب من العراق ليباع في البلدان التي فيها الدولار غالياً، كما ان ذلك سيعيد المصارف لممارسة إقراض مشاريع البناء والتنمية (الائتمان) ولا تبقى مسترخية تجني أرباحها السهلة من دخولها مزاد العملة.

المنجح الثامن: امنح وقتاً وجهداً أكبر للإصلاح الاقتصادي:

وهو تنفيذ للمواد الدستورية في مجال الاقتصاد والتحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق من خلال الآتي:

- مَكّن القطاع الخاص من خلال قانون العمل وقانون التقاعد للعاملين فيه وشمولهم بالامتيازات ذاتها في القطاع الخاص، وتوفير البنى التحتية المقللة لكلف الإنتاج ليكون قطاعاً رابحاً ومحمياً من منافسة المنتج الأجنبي بالحدود المعقولة، ووفر التمويل الميسر للمستثمرين.
- تَحَوّل من موازنة البنود التي فيها هدر كبير إلى إعداد موازنة الأهداف والبرامج ليكون ذلك دليلنا في الحكم على فشل الوزير أو نجاحه، من خلال إصلاح السياسة المالية وهيكلة وزارة المالية.
- اسعَ جادا في التحول من الدولة الريعية إلى دولة الجبايات، من خلال تغيير أسلوب إدارة الإيرادات النفطية، فأما أن تذهب إلى (صندوق الشعب التنموي) وتبقى حصة معقولة تتناقص تدريجياً لتمشية إداريات الدولة، او ان تذهب (لمجلس اعلى للأعمار) يعمل وفق المعايير التي عمل عليها المجلس في خمسينيات القرن الماضي، تخطيطاً وتنفيذاً، وعندها سوف تحتاج الدولة إلى الجبايات لتمويل مصاريفها الجارية فتضطر إلى تقديم كل التسهيلات للقطاع الخاص لينمو ويستثمر وينمو الوعاء الضريبي لتمويل الحكومة، إي قلب المعادلة.
- إقرار قانون الإصلاح الاقتصادي وتفعيل العمل بموجبه للتنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية.
- قم بإعادة هيكلة الشركات العامة وفق أسس سليمة سواء من خلال الخصخصة لبعضها وتأهيل البعض الأخر وتحويلها إلى شركات رابحة.
- صحح هيكل الاقتصاد وتنويع المساهمة في خلق الناتج المحلي الإجمالي وتصحيح مصادر التمويل للموازنة العامة للدولة وتصحيح ميزان المدفوعات من خلال الاستثمار وعقود الشراكة public private partnership (PPP).
- أخلق أقطاب للنمو في كل محافظة أو إقليم ولا تشتت الانفاق الاستثماري على مشاريع صغيرة تمول بالقطارة وتكون مرتعاً للفاسدين.
- اعتمد عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP في انشاء البنى التحتية وفي الخدمات التي تعجز عن تقديمها الدولة بسبب عجزها المالي و/او عدم كفاءة اجهزتها التنفيذية والادارية.
- اضبط المنافذ الحدودية بأسلوب اداري مؤتمت يمنع التلاعب والاجتهاد، وضبط دوائر السيطرة النوعية والشركات الفاحصة التابعة لها لضمان فحص كل ما ينتج وما يستورد.

المنجح التاسع: اعتمد دبلوماسية واضحة مع الدول:

1. دبلوماسية لا تبتز الدول ولا تتخلى عن ثوابتنا الوطنية.
2. دبلوماسية الحوار لا دبلوماسية الزعل، فالدول ليسوا كالأشخاص يزعلون ويقاطعون، عندما يحصل خدش في العلاقة مع إي دولة نذهب إليها نستوضح ونوضح.
3. جميع ملفات العراق فوق الطاولة لا تحتها ونتجنب المحاور قدر الإمكان، لان العراق قد سأم المشاكل الداخلية والمشاكل القادمة عبر الحدود.
4. ليكن قرارنا السياسي مستقلاً وبلدنا منعماً ومزدهراً اقتصادياً واجتماعيا يفرض احترامه على العالم دون إفراط في الجهد الخارجي وإهمال في بناء الوطن، يجب أن يكون المسارات متوازنة.

المنجح العاشر: رمم الشروخ والخدوش المجتمعية التي خلفتها الحقب السابقة:

نسب الله سبحانه العدل المطلق لنفسه، وطالبنا ان نتشبث بالعدل ولا نظلم قدر الامكان، فاحرص سيدي على العدل لأنه أساس الملك، وعليك ان تسعى الى العدالة في الموارد الآتية:

- السنوات العشر الأخيرة أفرزت ضحايا جدد فلا تغالي في الامتيازات لضحايا الطاغية صدام لكي لا تتحول العدالة الانتقالية الى ظلم انتقالي، ولا تقزم الامتيازات لضحايا الإرهاب وهم كثر فتثير السخط المجتمعي.
- كلّف فريقاً متخصصاً لمراجعة سلم الرواتب لكل موظفي الدولة لتكون أكثر عدالة وانصافاً تأخذ في الاعتبار الخدمة والخبرة والتحصيل الدراسي ونوع العمل ومخاطره وغيرها لكي نعزز الرضا الوظيفي وبالتبعية نعزز الانتماء المؤسسي ونكبح الشعور بالحيف لدى الموظفين.
- كلّف فريقاً متخصصاً موضوعياً ليس متحزبا ولا متحيزاً لإعادة النظر بالتسكين الوظيفي في سلم الدرجات فلا يعقل ان حاصل على البكالوريوس قبل سنتين يصبح مديراً عاماً او معاون مدير عام ويعمل تحت إمرته حاملو شهادة الدكتوراه ممن لهم عشرون سنة خدمة وخبرة، لأننا بذلك نخسر الاثنين فالدكتور تموت في نفسه الريادة والإبداع والمدير الطائش يمارس الحماقات الإدارية وفي كل الاحوال يشيع عدم الرضا المؤسسي ويشيع الفساد الإداري وهذا ينسحب على الرتب العسكرية أيضا.
- ضع حضرا على البرامج الدينية والمدنية التي تبث سموم الفرقة المجتمعية بالتنسيق مع المرجعيات الرشيدة لدى كل الأطياف.
- لا تتهاون مع من يعكر حق الناس في ممارسة الحياة المدنية ولا تسمح للمتطرفين او من يتاجرون بالدين بالتجاوز على الممارسات المدنية السلمية التي كفلها الدستور وحثت عليها المرجعية العليا الرشيدة.

أوراق في السياسات الاقتصادية

- لا تسمح (للسنائن العشائرية) ان تحل محل القانون والشرع بحيث أصبحت تتمدد حتى الى موظفي الدولة، واضرب بقوة المافيات المتنفذة السائبة التي تبتز وتحتال على الناس.
- وسّع صلاحيات المحافظات لتنطلق في التنمية والأعمار ولا تشعر بالتكبيل من قبل المركز والشعور بالتهميش وعدم تقديم الخدمات لها.

هذه الأمور العشرة ذكرتها للسنوات الاربع السابقة وهي تكفي لخلق تقدم كبير في السنوات الأربع القادمة، وأرجو ان لا اضطر لتكرارها بعد أربع سنوات لان الاجيال لن تنتظر، بل أرجو ان تنجز لنفكر بمنجحات أخرى أكبر وأوسع منها في الحكومات القادمة، واعتذر لاستخدام فعل الأمر بعد خسارة الماضي والمضارع. والله من وراء القصد.

(*) مستشار اقتصادي في هيئة المستشاريين التابعة للامانة العامة لمجلس الوزراء

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر 21 ايلول/ سبتمبر 2018 .

http://iraqieconomists.net/ar/